تحليلات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

النزاع النفطي بين بغداد وأربيل
تحليل دستوري واقتصادي

علي ناجي

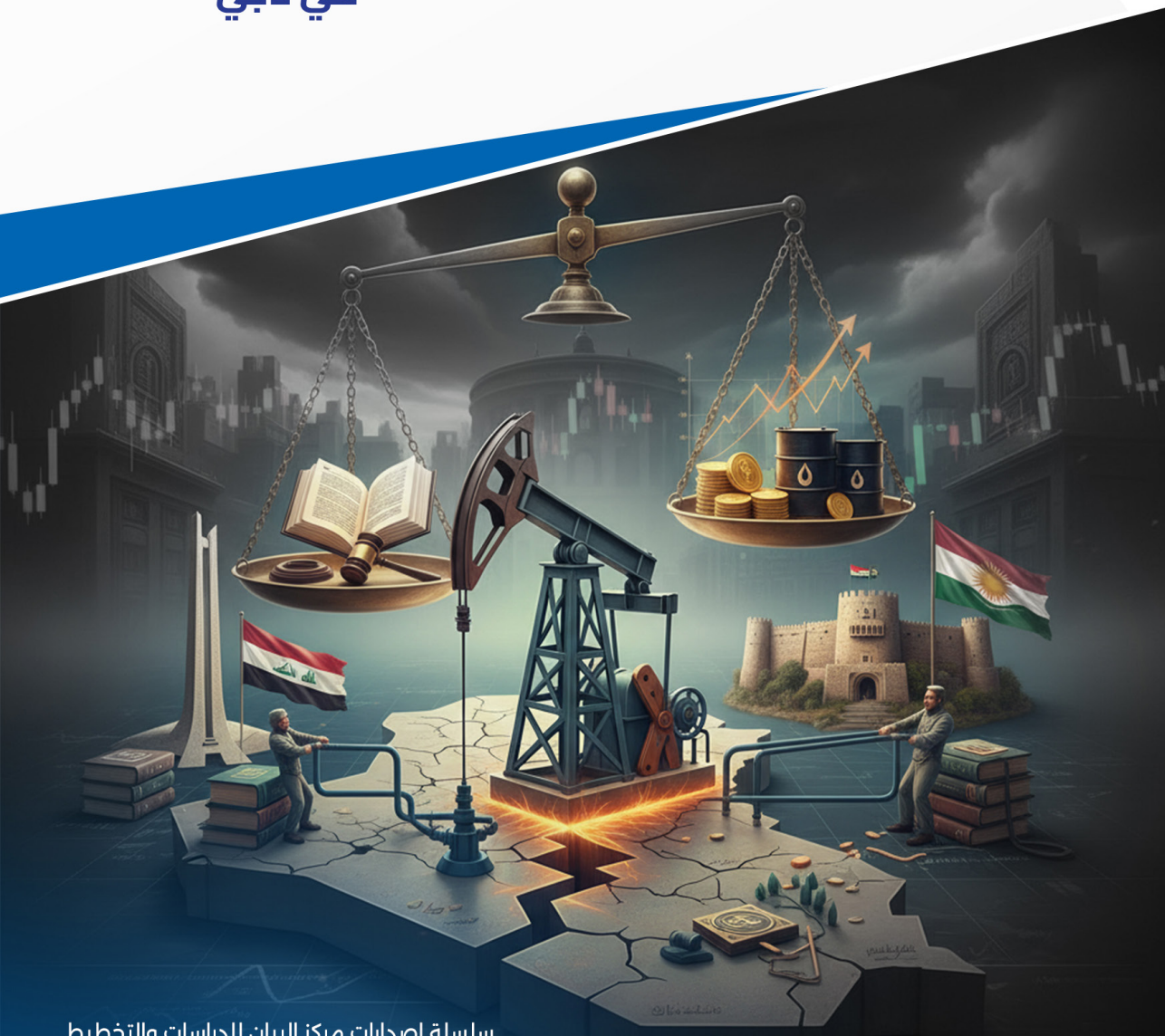

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

النزاع النفطي بين بغداد وأربيل: تحليل دستوري واقتصادي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

علي ناجي / صحفي مهتم بالاقتصاد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

يعد النفط المورد الاقتصادي الأهم في العراق، إذ يشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة والناتج المحلي للدولة، ويمثل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات الحكومية والبنية التحتية. وانطلاقاً من هذه الأهمية الاقتصادية، منذ عام 2007م[1] برز نزاع واضح ومتصاعد بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان حول إدارة واستثمار الموارد النفطية في الإقليم، ذلك عقب إقرار برلمان كردستان لقانون النفط والغاز الخاص به.[2]

ويتمثل هذا النزاع أساساً في تفسير صلاحيات الدستور العراقي والقوانين الاتحادية المتعلقة بهذا القطاع، وما إذا كان للإقليم الحق في التعاقد مباشرة مع شركات أجنبية وتنفيذ مشاريع نفطية مستقلة، أم أن الحكومة الاتحادية هي الجهة الوحيدة المخوّلة بذلك بموجب الدستور والقوانين.

وقد أدى هذا الخلاف إلى تداعيات عملية ملموسة على المستوى الاقتصادي والإداري والسياسي. فقد توقف تصدير النفط في فترات متعددة عبر خطوط التصدير الرئيسية، خصوصاً عبر تركيا، الأمر الذي أثر على مرونة التوزيع في الأسواق العالمية وأضر بالإيرادات الوطنية.

كما تأخر دفع رواتب موظفي الإقليم في بعض المراحل، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية داخله. إضافة إلى ذلك، نشأت نزاعات دولية وقانونية مع شركات أو دول متورطة في نقل النفط، بما في ذلك دعاوى التحكيم الدولي، إذ وصفت الحكومة الاتحادية بعض تلك الأنشطة بـ «التهريب» خارج الإطار القانوني.

تلعب العقود النفطية المختلفة، مثل عقود المشاركة في الإنتاج (PSC) وعقود الخدمة الفنية (TSC)، دوراً مهماً ايضاً بالخلاف بين الطرفين وتنظيم العلاقة الشركات الاجنبية النفطية العاملة بكردستان العراق، لكنها لا تمثل أصل النزاع بحد ذاته،[3] بل تعد أحد تجلياته العملية ضمن سياق أوسع من الخلافات السياسية والدستورية.

1- بين بغداد وأربيل. جذور الصراع النفطي وتطلعات إلى ما بعد «الاتفاق التاريخي»، عبد العزيز الفضالي، https://:net.raseef22 .

2- قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان، القوانين، الموقع الرسمي لحكومة الإقليم، https://gov. krd/mnr-en/publications/laws/?utm_source.com .

3- العراق سيناقش تعديل عقود نفط كردستان في كانون الأول/ديسمبر، قناة العربية، https:// www.alarabiya.ne t.

فالعقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم مع شركات أجنبية تعتمد نموذج المشاركة في الإنتاج، بينما تعتمد الحكومة الاتحادية نموذج الخدمة الفنية، الأمر الذي ينعكس على تقاسم الأرباح، وتحمل المخاطر الاستثمارية، وحدود السيادة الوطنية على الموارد.

في هذا السياق، يهدف البحث الحالي إلى تحليل جذور النزاع بين بغداد وأربيل من منظور قانوني ودستوري، مع التركيز على تفسير المواد الدستورية المتعلقة بالنفط والغاز في دستور جمهورية العراق لعام 2005، وبخاصة المادتين (111) و(112).[4]

كما يسعى إلى توضيح تداعيات هذا النزاع على الإنتاج النفطي والإيرادات العامة لكل من الحكومة الاتحادية والإقليم، وبيان أثره على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز. ويتناول البحث كذلك دور العقود النفطية في إدارة الموارد النفطية ضمن إطار النزاع السياسي والقانوني الأوسع، واقتراح حلول عملية وسياسات قابلة للتطبيق لتقليل حدة النزاع وتحقيق إدارة أكثر كفاءة وعدالة للثروة النفطية في العراق، من خلال وضع آليات مشتركة لتعزيز الشفافية في توزيع الإيرادات، وإعادة تقييم الأطر القانونية للعقود النفطية.

بهذه الطريقة، لا تقتصر هذه المادة على تحليل الوضع الراهن فحسب، إنما تهدف أيضا إلى تقديم مساهمة أكاديمية وعملية في النقاش الدائر حول مستقبل إدارة الموارد الطبيعية في العراق في ضوء التحديات الدستورية والسياسية والاقتصادية الراهنة.

أهمية البحث وأهدافه

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتناول أحد أبرز النزاعات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003، وهو النزاع القائم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول إدارة واستثمار الموارد النفطية في الإقليم.

ويكمن جوهر هذا النزاع في تفسير الصلاحيات الدستورية المتعلقة بالنفط والغاز، حيث تتباين وجهات النظر حول حق الإقليم في التعاقد مباشرة مع شركات أجنبية

4- بيان من إقليم كردستان، موقع الرسمي للإقليم، مصدر ذكر سابقاً.

وتنفيذ مشاريع نفطية مستقلة، مقابل السيادة الحصرية للحكومة الاتحادية على الموارد الوطنية.

يركز البحث على تفسير المواد الدستورية المتعلقة بالنفط والغاز في الدستور 2005، وبخاصة المادة (111) التي تذكر أن «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي»، والمادة (112) التي تحدد آلية إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية بالتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة. ويبرز البحث كيف أسهمت هذه النصوص في خلق مساحة لتفسيرات متعددة، ما أدى إلى خلافات قانونية وسياسية مستمرة بين الأطراف. كما يسعى إلى توضيح كيفية تأثير هذه النصوص على السياسات النفطية المتبعة وعلى توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليم، لتقديم رؤية واضحة لجذور النزاع القانوني والسياسي القائم. بالإضافة إلى ذلك، يتناول البحث التداعيات العملية للنزاع على الإنتاج والإيرادات العامة والإقليمية.

في هذا الإطار، نوضح التأثيرات الاقتصادية الملموسة، بما في ذلك توقف أو تأخير مشاريع الإنتاج، وتأخر دفع رواتب موظفي الإقليم في بعض الفترات،[5] والخسائر المالية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم. كما يناقش البحث أثر النزاع على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع النفط والغاز، وعلى استقرار القطاع النفطي والإدارة المالية والاقتصادية على المدى الطويل. في سياق إدارة الموارد النفطية، سيتضح هنا دور العقود النفطية المختلفة، مثل عقود المشاركة في الإنتاج (PSC) وعقود الخدمة الفنية (TSC)، ضمن النزاع الأوسع.

فهذه العقود تبيّن كيفية تأثيرها على العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وتحلل دورها في إدارة الموارد وتأثيرها على السيادة الوطنية والإيرادات العامة. كما يستعرض البحث التحديات القانونية والسياسية المرتبطة بها، بما في ذلك مخاطر الغموض القانوني وتعدد تفسيرات الصلاحيات.

5- بغداد وأربيل على أعتاب أزمة جديدة إثر قرار وقف رواتب إقليم كردستان، موقع العربي الجديد، www.alaraby.co.uk

ويهدف البحث بشكل عام إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. تسليط الضوء على جذور الخلاف القانونية والسياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، من خلال تحليل النصوص الدستورية ذات الصلة والتفسيرات المختلفة لها.
2. تقييم التأثيرات الاقتصادية والإدارية للنزاع على الإنتاج والإيرادات العامة والإقليمية، وكذلك على استقرار القطاع النفطي وجذب الاستثمارات، مع إبراز الخسائر المحتملة وآثارها على التنمية الاقتصادية.
3. اقتراح حلول وسياسات عملية لتقليل حدة النزاع، بما في ذلك إنشاء صندوق مشترك للإيرادات، تعديل العقود النفطية الحالية لضمان التوازن بين حقوق الدولة وجذب الاستثمار، تأسيس لجان متابعة مشتركة، ووضع خطط استراتيجية طويلة المدى لإدارة الثروة النفطية بشكل مستدام وعادل.

من خلال هذه المحاور، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة تمكن صانعي القرار والباحثين والجهات المعنية من فهم جذور النزاع وآثاره، واستكشاف آليات عملية لإدارة الموارد النفطية بشكل أكثر كفاءة وعدالة بين الأطراف المختلفة في العراق.

حقول النفط في إقليم كردستان

يوجد 13 حقلاً منتجاً في الإقليم، موزعة على 6 حقول في دهوك، 5 حقول في أربيل، وحقلان في السليمانية. تنتج هذه الحقول حالياً نحو 240,000 برميل يومياً، وجميعها تعمل وفق عقود تقاسم الإنتاج المعروفة باسم "PSC"، اختصاراً لعبارة Production Sharing Contracts.

أولاً: حقول محافظة دهوك

1. **حقل طاوكي (TAWKE):** في فيشخابور بالقرب من الحدود التركية، اكتشف عام 2006،[6] وبدأ بالإنتاج 2007، مع توسعات لاحقة حتى 2017. المشغل الرئيسي «DNO» النرويجية (75 %) مع « Genel Energy» بنسبة تشغيل (25 %)، وينتج حالياً بنحو68.000، وأعلنت الشركة النرويجية عن خطط توسعة الإنتاج وربط الحقل بمزيد من الآبار لاستهداف إنتاج 100,000 برميل يومياً بعد 2026.[7]

2. **حقل أتروش (Atrush):** يقع في قضاء شيخان بمحافظة دهوك داخل كردستان العراق، اكتشف رسمياً في 13 نيسان/أبريل 2011، بدأ الإنتاج الرسمي في 3 تموز/يوليو2017، ويدار تشغيله بالشراكة بين شركتي الأمريكيتين Shamaran الأميركية بنسبة «50 %» و«HKN» بـ « 25 %»، والنسبة نفسها لحكومة الإقليم كردستان.

3. **حقل سرسنك (Sarsang):** يقع حقل سرسنك في احدى نواحي دهوك، اكتشف عام 2011، مع بحفر بئر استكشافي، واظهرت النتائج الجيولوجية إيجابية بوجود نفط سميك يمتد عبر عدة طبقات، وهوما دل على وجود احتياطي قابل للتطوير والإنتاج النفطي.[8] وبدأ بالإنتاج الفعلي عام 2014 عن طريق الشركتيين الأمريكيتين «Shamaran بنسبة «18 %» و«HKN» بـ « 62 %» و«20 %» لحكومة الإقليم.

4. **حقل شيخان «SHAIKAN»:** يقع الحقل عن نحو60 كم إلى شمال غرب أربيل، ضمن منطقة حزام جبال زاغروس، أكتشف في شهر آب/أغسطس 2009، وبدأت العمليات الإنتاجية في تموز/يوليو2013 معبر شركتي «HUNT» الأميركية بنسبة «80 %» و«MOL» المجرية بـ «20 %».

6- Kurdistan region of Iraq، موقع شركة DNO، https://www.dno.no/en/operations/kurdistan-region-of-iraq/ .

7- DNO Updates Status of Tawke License Oil Exports، موقع الشركة النرويجية، ذكر سابقاً.

8- Iraq Kurdistan Swara Tika oil discovery gauged، https://www.ogj.com/exploration-development/article/17264632/iraq-kurdistan-swara-tika-oil-discovery-gauged.

5. **حقل بجيل «BIJEEL»:** حفرت شركة مول المجرية للنفط والغاز في نيسان/مايو2012 بعمق إجمالي بلغ 4100 متر داخل الحقل، ضمن عمليات البحث،[9] وبدأ الإنتاج الفعلي في تموز/يوليو2013.

6. **حقل عين صفني (Ain Sifni / Simrit):** جزءً من منطقة شيخان الجغرافية والإدارية في محافظة دهوك، وغالباً يدرج ضمن كتلة شيخان النفطية، لكن آبار ومنشآت مستقلة خاصة به. أكتشف سنة كان 2010، وتأكيد الاستمرارية والإنتاجية بين عامي 2012 و2013،[10] ومشغله شركة «GKP» البريطانية بنسبة «80 %» وحكومة الإقليم بـ «20 %».

شكل رقم (1) حقول النفط في محافظة كركوك

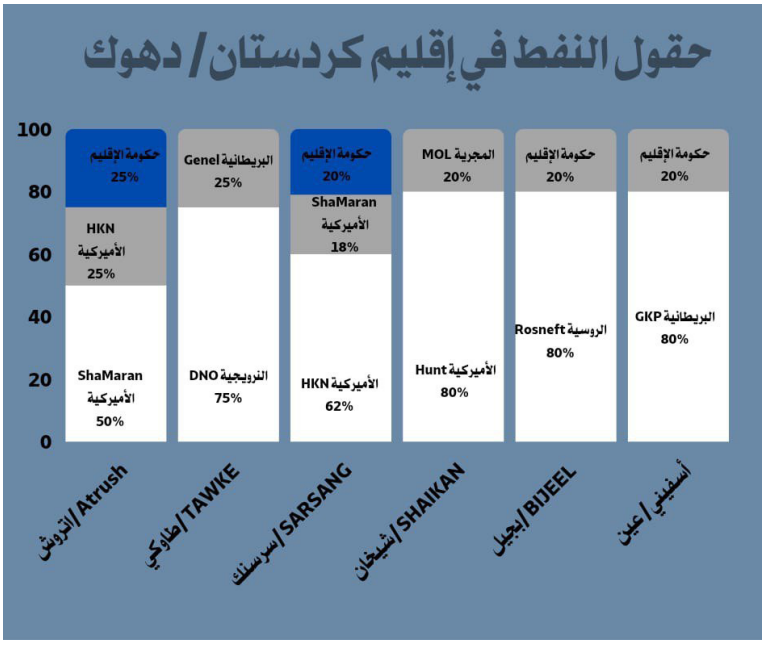

9- MOL makes new discovery in Iraqi Kurdistan، https://www.meed.com/mol-makes-new-discovery-in-iraqi-kurdistan.

10- Afren Announce Full Year Results، ttps://www.iraq-businessnews.com/2014/03/28/alfren-announce-full-year-results

ثانياً: حقول محافظة اربيل

1. حقل طق طق: يقع الحقل بين قضائي كوية وجمجمال، وعلى بعد 60 كم من حقل كركوك النفطي، 85 كم شمال غرب أربيل و120 كم شمال شرق السليمانية، مساحته (951) كیلومتر مربع، الاحتياطي المتوقع (1.5) ملیار برمیل. تملك شركة (أداكس بتروليوم Addax) الصينية نسبة تشغيل (36 %) منه، و(جينل إنيرجي Genel Energy) التركية نسبة (44 %) من الحقل، و(20 %) لصالح حكومة الإقليم. تم ربط الحقل في عام 2012 بمحطة (خورملة) عبر انبوب لمسافة (78) كيلومتر ومن هناك تم ربطه بميناء جيهان التركي.[11]
2. **حقل اربيل Hawler Oil Field:** على بعد 30 كم شمال غرب مركز مدينة اربيل، تمتلك شركة فورزا بتروليوم حصة عاملة بنسبة 65 %، وفق تقرير الشركة، بدأ إنتاج النفط من رخصة في حزيران/ يونيو 2014،[12] ووفق آخر إحصائية عن الحقل كان ينتج حوالي 9,450 برميل في اليوم.[13]
3. **حقل باشيك (Peshkabir):** ضمن المناطق الريفية لأربيل، جنوب شرقها بنحو30 كم، و100 كم عن حقل طاوكي في دهوك، بدأ الإنتاج في عام 2017، من خلال نظام (Early Production System (EPS ضمن رخصة Tawke PSC، يُدار من قبل شركة DNO النرويجية بنسبة 64 وtec التركية.[14]
4. **حقل خورمالا:** حقل خورمالا يقع جنوب غرب أربيل في إقليم كردستان العراق، تديره شركة KAR Energy، وبحسب تقرير وزارة التخطيط لإقليم كردستان، يُعتبر واحد من اهم المصادر الرئيسية

11- الانتاج النفطي في حقلي (شيخان وطق طق)، موقع Draw الكردي، https://www.drawmedia. net/ar/page_detail?smart-id=11212 .

12- Kurdistan Region of Iraq، https://www.forzapetroleum.com/en/operations/iraq.php، موقع شركة فورزا بتروليوم.

13 Oil Contracts and Production Costs in the Kurdistan Region، https://rudawrc. net/en/article/oil-contracts-and-production-costs-in-the-kurdistan-region-2024-07-09، موقع روداو الكردي.

14 Oil Contracts and Production Costs in the Kurdistan Region، https://rudawrc. net/en/article/oil-contracts-and-production-costs-in-the-kurdistan-region-2024-07-09، موقع روداو الكردي.

للنفط في الإقليم، إلى جانب حقول مثل طق طق (Taq Taq) وطاوكي (Tawke)، ويصل إنتاجه حالياً إلى نحو100,000 برميل نفط يومياً، ويعتمد على أنابيب التصدير لنقل النفط نحو الحدود التركية.[15]

شكل رقم (2) حقول محافظة أربيل

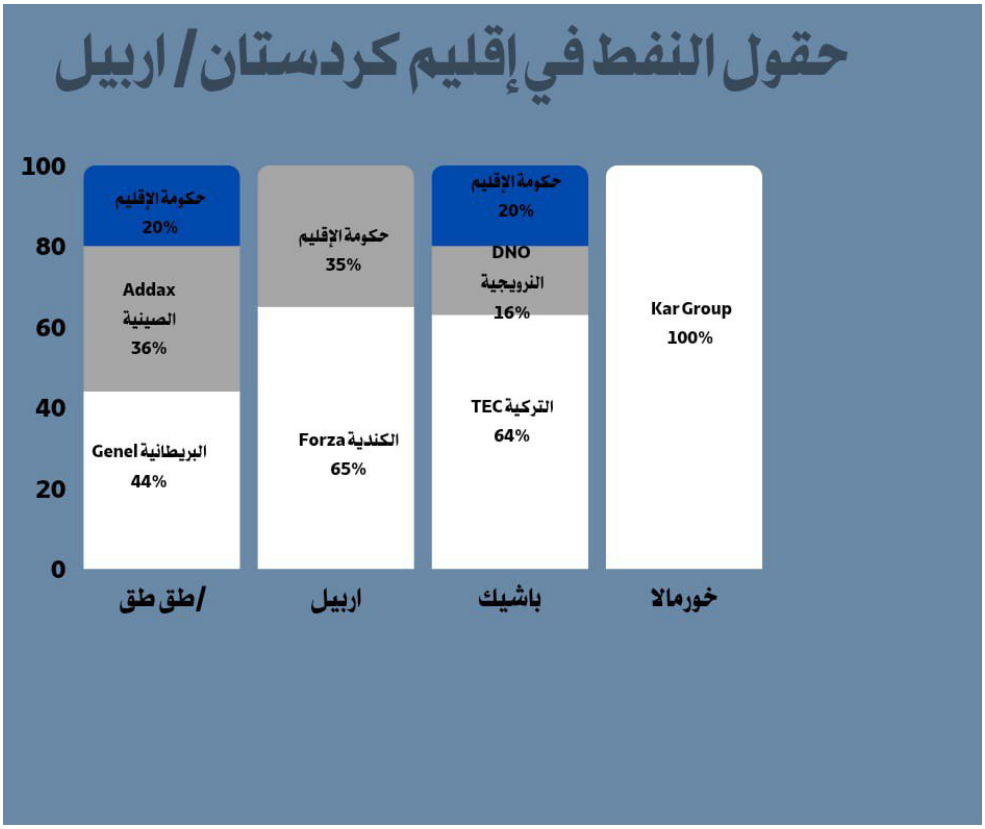

ثالثاً: حقول محافظة السليمانية

1. **حقل كرميان:** ضمن منطقة كرميان جنوبي السليمانية، بتاريخ 4 آب/أغسطس2012 تم الإعلان رسمياً من حكومة الإقليم التوقيع عقود استثمار الحقل، أن غازبروم الروسية تمتلك 40 % من التشغيل، والنسبة نفسها لشركة Zagros Western الأميركية،

15- موقع روورداو الكردي، ذكر سابقا.

والمتبقية 20 % لحكومة الإقليم.[16]

2. **حقل كورمور:** حقل غازي أكثر منه نفطي، يقع في منطقة جمجمال بين محافظتي السليمانية وأربيل، ويعد واحداً من أهم حقول الغاز في الإقليم. يتم تشغيله من قبل شركة دانة غاز (Dana Gas) الإماراتية بالتعاون مع شركة الهلال للبترول (Crescent Petroleum) ضمن كونسورتيوم بيرل بتروليوم (Pearl Petroleum).[17] ينتج الحقل أكثر من 500 مليون قدم مكعب قياسي من الغاز يومياً، إضافةً إلى إنتاج يومي من الغاز السائل والمكثفات النفطية يُقدّر بحوالي 15,000–20,000 برميل مكافئ نفطي يومياً. وتكمن أهمية الحقل في كونه المصدر الرئيسي لتغذية محطات الكهرباء في كردستان (محطات أربيل وبازيان وجمجمال).

3. **حقل جيا سورخ:** يقع الحقل في منطقة قورتو التابعة لإدارة كرميان أيضاً، وتمتلك شركة **PIT** الصينية 80 % منه، بينما تعود نسبة 20 % لحكومة الإقليم. تم حفر أول بئر في هذا الحقل عام 1902، مما يجعله واحداً من أقدم الحقول النفطية في الشرق الأوسط. يحتوي الحقل على 12 بئراً نفطياً، ويبلغ احتياطيه نحو 5.656 مليار برميل من النفط. وفي منتصف عام 2023، أعلنت حكومة الإقليم إيقاف العمل فيه بسبب اختلاط الماء بالنفط، وذلك بناءً على طلب وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم.[18]

16- شركة روسية توقع اتفاقيتين مع حكومة الاقليم لاستثمار حقول النفط، الحزب الديمقراطي الكردستاني، https://www.kdp.info/a/d.aspx?a=39266&l=14&utm_source=chatgpt.com .

17- About Pearl Petroleum، موقع شركة بتروليوم، https://www.pearlpetroleum.com/index.html?utm_source=chatgpt.com

18- توقف حقل»جيا سورخ» عن الإنتاج نهائيا، موقع دره و، https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=15437 .

شكل رقم (3) حقول محافظة السليمانية

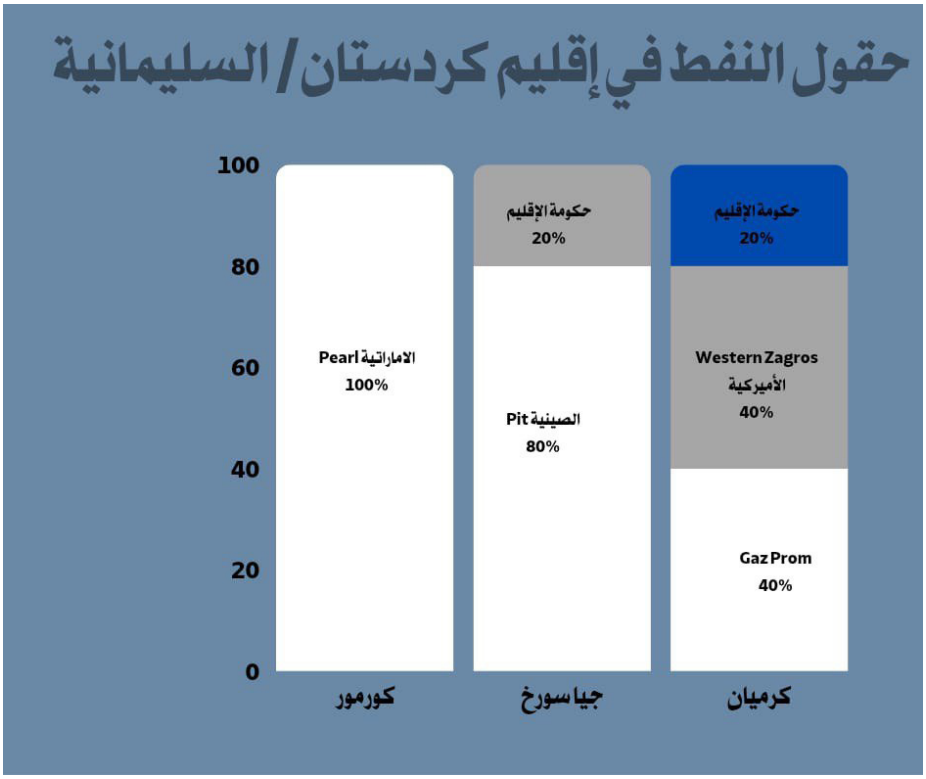

أنواع العقود النفطية وآلياتها

في التعاقدات النفطية، توجد العديد من أنواع العقود، وجميعها تخضع لتعديلات بحسب الاتفاق بين الأطراف، إلا أنّ أبرزها ما يأتي:

أولاً: عقود المشاركة بالإنتاج أو العوائد (Production Sharing Contracts – PSC)

هي عقود تُمنح بموجبها الشركات النفطية حق الاستكشاف والإنتاج مقابل اقتسام الإنتاج أو العائدات مع الدولة المالكة للثروة، مع بقاء ملكية النفط في باطن الأرض للدولة. وتقوم الشركة باستعادة تكاليفها أولاً، ثم تحصل على نسبة من الأرباح أو من الإنتاج وفقاً لما ينص عليه العقد.

وفق سياق العقود التي أبرمتها حكومة الإقليم، فإن عقود المشاركة في العوائد تُعد مناسبة بشكل عام للحقول ذات الاحتياطيات المكمنية المحدودة أو تلك التي يصعب استخراجها بسبب كثافة نفوطها أو ارتفاع محتواها الكبريتي، أو لكونها بعيدة عن منافذ التصدير. ففي مثل هذه الحالات تكون كلفة استخراج البرميل عالية نتيجة الحاجة إلى بنية تحتية ضخمة. ولذلك يكون من الأجدى للشركة المنتجة أن تشارك الربح بنسبة معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، بحيث تُعد هذه النسبة حافزاً جيداً لها لزيادة الإنتاج.

حقول نفط إقليم كردستان العراق تنطبق عليها حالتان: محدودية الاحتياطي لكل حقل، ووعورة الأرض وبُعدها عن مرافئ التصدير، لذلك فإن اعتماد عقود المشاركة في هذه الحقول لا يُعدّ إشكالاً من حيث المبدأ. تكمن المشكلة في أن تلك العقود أُبرمت بطريقة غامضة ومن دون موافقة الحكومة الاتحادية، فضلاً عن أن نسب المشاركة فيها كانت مبالغاً بها، كما جرى توقيعها من قبل جهات تفتقر إلى الخبرة الكافية، وفي مرحلة كانت فيها الحكومة المركزية منشغلة بقضايا أخرى، ومن دون انتظار إقرار قانون النفط والغاز أو إشراك وزارة النفط العراقية.

أصبحت هذه العقود اليوم أمراً واقعاً، وقد تلجأ الشركات إلى القضاء وتربح في حال النزاع، إلا أن الخيار الأفضل يتمثل في إشراك وزارة النفط العراقية في مراجعتها وتعديلها ومراقبتها والإشراف عليها، لما في ذلك من حماية للثروة الوطنية.

مصطلحات عقود المشاركة:

- **آلية الاسترداد (Cost Recovery):** تسترد الشركة نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية من جزء محدد من الإنتاج يسمى «نفط الكلفة» (Cost Oil).
- **الإتاوة** (Royalty): هي نسبة مئوية تدفع مباشرة للحكومة قبل أي اقتسام للنفط، وقد تكون اكثر 10 % من الإنتاج او أكثر.
- **مؤشر R-Factor** : هو مؤشر يربط بين الإيرادات التراكمية للشركة والتكاليف التراكمية، وكلما ارتفع هذا المؤشر تقل حصة الشركة وتزداد حصة الدولة تدريجياً. الجدول أدناه رقم (1) و(2)، يوضح مزايا عقود المشاركة في الإنتاج، للدولة وعيوبها.

جدول رقم (1) مزايا وعيوب العقود للدولة

مزايا العقود للدولة	عيوبها
نقل المخاطر المالية والتقنية إلى الشركة النفطية	قد تؤدي إلى حصص كبيرة للشركات إذا صيغت بشكل غير متوازن
الدولة تحتفظ بملكية النفط في باطن الأرض	صعوبة الرقابة على تكاليف الشركات (تضخيم النفقات لاسترداد أكبر)
مرونة في جذب الاستثمارات خاصة للحقول النائية أو المعقدة	ضعف الشفافية يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة

المصدر: من إعداد الكاتب

جدول رقم (2) مزايا وعيوب العقود للشركات

مزايا العقود للشركات	عيوبها
فرصة لاسترداد النفقات قبل توزيع الأرباح.	التزامات بيئية وتنظيمية أكبر.
مشاركة مباشرة في الإنتاج وليس مجرد أجر ثابت	إمكانية تعديل شروط العقد مع مرور الوقت أو تغير القوانين
تشجيع على رفع الإنتاج لزيادة حصة الشركة	تقييد الإنتاج يؤدي إلى تقليل حصة الشركة

المصدر من إعداد الكاتب

والعقود الجارية في الإقليم بين حكومة كردستان والشركات الاجنبية، وفق هذه الصيغة لكن بآلية معقدة اكثر تصب في صالح الشركات كما يعتقد المركز الذي يخالف نظرة الاقليم، كما في المثال التالي:

مثلا حقل طاوكي في الإقليم، الجهة التنفيذية: شركتان؛ شركة A حصتها 40%، وشركة AB 40 % ايضاً، و20 % لشركة حكومة الإقليم. لكنها كردستان لا تدفع تكاليف ولا تدخل بالإنتاج مباشرة - يعني حصتها «carried interest» أي حصة حكومية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

الإيرادات الإجمالية: 100,000 دولار

خصم الإتاوة (Royalty) التي ستكون للإقليم تساوي 10% من الإيرادات، أي 100,000 - 10,000 = 90,000 دولار

استرداد التكاليف (Cost Recovery)

العقد يسمح للشركات المنفذة A وAB باسترداد التكاليف حتى 40% من الإيرادات المتبقية التي تبلغ 90.000 دولار، أي 90.000 × 40% = 36,000 دولار (تذهب لاسترداد التكاليف).

المتبقي بعد استرداد التكاليف = 90,000 - 36,000 = 54,000 دولار، هذا هو صافي الربح النفطي Profit Oil))

تقسيم صافي الربح النفطي (Profit Oil) وفق الـ R-Factor

الـ R-Factor يحدد كيف يتقسم الربح بين الحكومة والشركات. وفق للحكومة 70%

والشركتان معاً 30%، أو80% للحكومة و20% للشركات، غير معروف، لكن نعتمد الخيار الأول.

70% للحكومة و30% للشركات

الحكومة: 70% × 54.000 = 37.800 دولار

الشركتان: 30% × 54,000 = 16,200 دولار، وتقسم على 50% لكل الشركتين المتساويتين في نسبة التشغيل في الحقل البالغة 40%

أي حصة A = 8,100 دولار

وAB = 8,100 دولار ايضاً.

خلاصة المثال: الإتاوة تأخذها الحكومة أولاً.

الشركتان تستردان التكاليف من جزء محدد (40 %).

الباقي بعد استرداد التكاليف يُسمى صافي الربح النفطي (Profit Oil).

يتم تقسيم هذا الربح وفق مؤشر R-Factor: كلما ارتفع الربح، زادت حصة الحكومة تدريجياً.
حصة الحكومة تعني أن الحكومة لا تتحمل تكاليف الإنتاج، لكنها تستلم حصتها من الأرباح فقط.

ثانياً: عقود الخدمة الفنية (Service Contracts)

هي عقود تدفع فيها الحكومة أو الجهة المالكة للثروة النفطية أجراً للشركة مقابل تقديم الخدمات الفنية أو مقابل كل برميل منتج. في هذه العقود، يبقى النفط كله ملكاً للدولة، ولا تملك الشركة حقاً في الإنتاج نفسه، وإنما تتقاضى رسوماً أو أجوراً محددة.

آلية الدفع:

- أجر ثابت لكل برميل منتج (Fee per Barrel).
- مبلغ مقطوع مقابل التشغيل والصيانة.

تتحمل الشركة المخاطر الفنية، بينما تتحمل الدولة عادةً النفقات الاستثمارية الكبرى أو تمولها تدريجياً. ويضمن الاتفاق بين الحكومة الاتحادية والإقليم تخصيص 16 دولاراً (عيناً أو نقداً) عن كل برميل مستخرج من كردستان العراق.[19]

19- مجلس وزراء الوزراء، موقع رئاسة وزراء العراق، https://pmo.iq/?article=3532 .

جدول رقم (1) مزايا وعيوب عقود الخدمة الفنية للدولة

مزايا العقود للدولة	عيوبها
الدولة تحتفظ بكامل النفط المنتج	تتحمل الدولة المخاطر المالية الأكبر إذا كان المشروع مكلفاً
وضوح في التكاليف والالتزامات المالية	تكاليف الشركة تكون كبيرة في حال هبوط اسعار النفط
سهولة الرقابة	

المصدر: من اعداد الكاتب

جدول رقم (2) مزايا وعيوب عقود الخدمة الفنية للشركات

مزايا العقود للشركات	عيوبها
أجر مضمون بغض النظر عن تقلبات الأسعار أو حجم الإنتاج	لا تحصل على جزء من النفط أو الأرباح، فقط أجر ثابت
مخاطرة أقل من عقود المشاركة	الربح أقل في حال كانت الأسعار مرتفعة

المصدر: من إعداد الكاتب

تحليل دستوري واقتصادي للنزاع

أساس النزاع النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان يكمن بدرجة كبيرة في تفسير المواد الدستورية المخصصة للثروة النفطية، لا سيما «111» و» 112» من دستور 2005.

المادة «111» تنص على أن النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. يعكس هذا النص مبدأ الملكية الجماعية للثروة النفطية، وهو يعزز فكرة أن هذه الموارد ليست خاصة بمنطقة دون أخرى، وإنما ملك للوطن بأسره.[20]

20- تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام 2005 على المجتمع والدولة، موقع منظمة دولية حكومية في السويد، تعرف اختصاراً ب IDEA

والمادة «112» تضيف بعدها المتعلق بالإدارة: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني وينظم ذلك بقانون.

لكن الجدل لا يقتصر على هذا النص فقط، بل على تفسير ما المقصود بـ «الحقول الحالية». هذا التعبير - كما يجادل الإقليم - يعني حقول الإنتاج التي كانت نشطة عام 2005 فقط. أما الحقول التي اكتُشفت أو نُفّذت بعد ذلك، فترى حكومة إقليم كردستان أنها لا تندرج ضمن إدارة الحكومة الاتحادية وفق هذا النص الدستوري.

إلى جانب ذلك، هناك مادة دستورية أخرى وهي «115» التي تنص على أن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم لها صلاحيات تشريعية، وأنه في حال تعارض بين قانون اتحادي وقانون إقليمي في مسألة غير من اختصاص الحكومة الاتحادية حصرياً، فإن قانون الإقليم يكون له الأسبقية، وهذا ايضاً محل خلاف.

من هذا المنظور، ترى حكومة الإقليم أنها تملك شرعية دستورية لإبرام عقود مباشرة مع شركات نفطية أجنبية والحصول على عائدات من الحقول التي لم تكن منتجة في 2005، مستندة إلى قراءتها للمادتين 112 و115.

من جهة أخرى، ترفض الحكومة الاتحادية هذا التفسير، وتُصر على أن صلاحياتها تشمل إدارة النفط المصدَّر والتصدير المركزي، وأن بعض عقود الإقليم تتعارض مع سياسة الدولة الواحدة. تفسير اختلاف القراءات بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

اختلاف القراءات الدستورية يعود إلى عدة عوامل:

1. تأويل «الحقول الحالية»: كما ذكرنا، الإقليم يرى أن هذه الكلمات تفرض حدوداً على صلاحية بغداد بحيث تشمل فقط الحقول التي كانت منتجة حين اعتماد الدستور.

أما بغداد فتعتبر أن هذا التأويل يهدد وحدة السياسات النفطية وإدارة التصدير المركزية، خصوصاً أن العديد من الحقول الجديدة يُمكن أن تكون استراتيجية لتوسعة الإنتاج والتصدير.

2. السياسة التشريعية المتنافسة: حسب المادة 115، تمنح الأقاليم سلطة تشريعية غير محصورة في بعض الحالات، وخاصة فيما لم

يُعتبر صلاحية حصرية للحكومة الاتحادية. الإقليم يستفيد من هذا التفسير للدفاع عن تشريع قانون النفط والغاز عام 2007 (القانون رقم 22) وتنفيذه دون انتظار قانون نفط اتحادي.

3. الفراغ التشريعي: أحد المصادر الجوهرية للنزاع هو غياب قانون نفط اتحادي ناضج وفعال ينظم إدارة الحقول والإيرادات بطريقة شاملة.
4. موقف الإقليم: حكومة كردستان تصر كما في بيانها الرسمي على أن الدستور يمنحها الحق في إدارة مواردها النفطية، وأن المادة 112 لا تمنح الحكومة الاتحادية تفوّقاً مطلقاً وإنما عملاً مشتركاً مع الإقليم.
5. قرار المحكمة الاتحادية في 15 شباط/فبراير 2022، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً بإلغاء قانون النفط والغاز في الإقليم (القانون 22/2007) لاعتباره غير دستوري، المحكمة استندت في حكمها إلى عدد من المواد الدستورية، منها 110 و111 و112 و115 و121 و130، معتبرة أن بعض ممارسات الإقليم تتجاوز ما يسمح به الدستور.

إذن، فإن الخلاف ليس سياسياً فحسب، بل يتغلغل في بنية الدستور نفسه من خلال نصوص مفتوحة للتفسير، بالإضافة إلى سوء الاتفاق التشريعي والتنفيذي منذ إقرار الدستور في عام 2005.

التداعيات الاقتصادية والإدارية للنزاع

النزاع النفطي بين بغداد وأربيل لا يقتصر على الأبعاد القانونية فقط، بل له تأثيرات كبيرة على المستوى الاقتصادي والإداري، سواء على الإنتاج النفطي أو الإيرادات الوطنية.

- **توقف أو تأخر الإنتاج**

بعض الحقول المهمة في الإقليم مثل طق طق، طاوكي، وباشيك، شهدت تأخيرات في تنفيذ المشاريع أو توقفاً جزئياً في التصدير بسبب النزاعات التعاقد والتنظيم.

منذ آذار/مارس 2023، توقفت بعض صادرات الإقليم عبر خط أنابيب جيهان إلى تركيا، مما قلّص مرونة التصدير وأثر على قدرة الإقليم في تسييل إنتاجه إلى السوق العالمية. يؤدي هذا التوقف إلى خسائر كبيرة في العوائد وتضييع فرص استثمارية.

- **أثر النزاع على الإيرادات**

تؤدي النزاعات بين بغداد وأربيل إلى خسائر مالية مباشرة على الإقليم، إذ قد يُجبر على تخفيض الإنتاج أو تأجيل التصدير. من جهة أخرى، هناك ممارسات تمنح الشركات النفطية جزءاً من الإنتاج بدلاً من الدفع النقدي، ما يخلق سيولة بديلة. على سبيل المثال، تشير وثائق عدة إلى أن جزءاً كبيراً من الإنتاج يُمنح للشركات كتعويض بدلاً من الدفع النقدي، وهو ما يعني أن بغداد والإقليم يفقدان التحكم النقدي المباشر. كما يعزز النزاع المخاطر القانونية ويزيد من تكلفة التشغيل والاستثمار، مما يضعف القدرة على جذب المستثمرين الجدد أو توسيع الإنتاج في الحقول القائمة.

تحليل الاتفاق النفطي الجديد وتأثيره المالي والإداري

بغداد وأربيل. يطلب الاتفاق من الإقليم نقل الإنتاج إلى المؤسسة الوطنية للتسويق (SOMO)، مع تعويض يعادل 16 دولاراً لكل برميل للشركات الأجنبية عن التكاليف والطاقة. وقد يساعد هذا النوع من الترتيب في تقليل الاحتكاك القانوني من خلال إدخال الإقليم ضمن آلية مركزية أكثر لإدارة التصدير والإيرادات، مما يعزز دور SOMO ويقلل من صادرات الإقليم خارج الإطار الاتحادي.

من الناحية المالية، قد يضمن الاتفاق تدفقاً أكثر انتظاماً للإيرادات إلى الخزينة الاتحادية، ويمنح الإقليم عائداً ثابتاً مقابل الإنتاج الذي يُحوَّل إلى المؤسسة الوطنية، ما قد يقلل من النزاعات المستقبلية حول الإيرادات والتصدير.

أما من الناحية الإدارية، فإن تطبيق هذا الاتفاق يتطلب إشرافاً مشتركاً قوياً، وضمان الشفافية، والتزام الطرفين بمراقبة وتدقيق العقود والتدفقات النفطية، إذ إن غياب هذه الآليات قد يؤدي إلى إعادة إنتاج النزاع. مع ذلك، هناك مخاطر محتملة، منها أن الاتفاق مرحلي حتى نهاية 2025، كما أن انخفاض أسعار النفط قد يزيد من خسائر الدولة.

ولمعالجة النزاع النفطي بين بغداد وأربيل بشكل فعال، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول التي تجمع بين الإجراءات الفورية والإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد:

- **إعادة التفاوض على العقود:** الطرفان (الاتحادي والإقليم مع الشركات) يمكن أن يكونا لجنة مشتركة لمراجعة العقود القائمة، بما في ذلك تلك التي أبرمها الإقليم مع شركات أجنبية، للتأكد من مطابقتها للدستور، وضمان الشفافية المالية.
- **آلية حساب عادلة للتعويض:** اعتماد نظام تحديد تكلفة عادل للإقليم والشركات، كما في اقتراح 16 دولاراً للبرميل، لكن مع تدقيق مستقل من خبراء محايدين لتقييم التكاليف الحقيقية للإنتاج والنقل.
- **آلية تسوية نزاعات قانونية:** تأسيس منصة دائمة بين بغداد وأربيل (قد تكون برلمانية أو قضائية) لتسوية النزاعات الدستورية والمالية مستقبلية، بحيث تكون القرارات قابلة للتطبيق وسريعة التنفيذ لتفادي التصعيد المستمر.

الحلول الدائمة

إصدار قانون نفط اتحادي شامل: أحد أهم الحلول يتمثل في سن **قانون نفط وغاز اتحادي واضح** ينظم جميع الجوانب، بما في ذلك الإنتاج، التصدير، الإيرادات، والتوزيع، مع مراعاة مصالح الأقاليم، وخاصة إقليم كردستان. يجب أن يوضح هذا القانون بجلاء ما إذا كانت **«الحقول الجديدة»** تحت إدارة الإقليم أو الحكومة الاتحادية، وأن يوفر **آلية توزيع عادلة للإيرادات** بين الأطراف المعنية.

- **مراجعة دستورية:** يمكن اقتراح تعديل دستوري يجلب النصوص إلى تفسير أكثر وضوحاً، مثل إعادة النظر في مفردة «الحالية» في المادة 112، أو تعزيز الفقرة المتعلقة بإدارة الإيرادات المشتركة.
- **بناء مؤسسات مشتركة:** تأسيس مؤسسات فدرالية-إقليمية لإدارة قطاع النفط (مجلس نفطي مشترك مثلا) يكون مسؤولاً عن التخطيط الاستراتيجي، المراقبة، والتسويق العالمي للنفط، مع ضمان مشاركة تقنية من الطرفين.

- **تنويع الاقتصاد:** رغم أن هذا يخرج قليلاً عن الموضوع النفطي، إلا أن من المهم أن تعمل الحكومة الاتحادية والإقليم على تنويع مصادر الدخل الإقليمي والوطني بعيداً عن النفط، من خلال الاستثمار في البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والسياحة، لتقليل الاعتماد على الثروة النفطية وتقليل حدة النزاعات المستمرة عليها.

الخاتمة

النزاع النفطي بين بغداد وأربيل ليس مجرد خلاف حول الموارد، بل هو نزاع جذري في فهم الدستور العراقي وترجمته إلى واقع عملي. تشكل المادتان 111 و112 أساساً دستورياً مهماً، لكن التأويلات المتضاربة، والفجوة التشريعية، والممارسة الفعلية للعقود النفطية، جميعها عوامل غذت هذا الخلاف. إن التوصل إلى تسوية مستقرة ليس مطلوباً فقط لصالح الإقليم أو الحكومة الاتحادية، بل من أجل مستقبل العراق كدولة موحدة قادرة على إدارة ثرواته بشكل مسؤول وعادل. وبدون ذلك، سيظل النفط مصدر نزاع لا وحدة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org